ورقة سياسات

نحو مقاربة متكاملة لتعزيز المساواة في المجتمع المصري

اعداد

د.هويدا عدلي

أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

احتلت قضية المساواة باعتبارها ركنًا مركزيًّا في تحقيق العدالة الاجتماعية حيزًا كبيرًا في النقاشات الأكاديمية في العقدين الأخيرين، كما برزت بوضوح في أجندة التنمية المستدامة 2030، ليس فقط بتخصيص الهدف العاشر لها بالنص على "الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها"، ولكن عبر كثير من الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق الرفاهة، سواء عبر الصحة والتعليم ذي الجودة وكذلك العمل اللائق، وغيرها من الأهداف. بالفعل تتقاطع قضية المساواة والعدالة الاجتماعية مع غالبية أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أحد أركان فلسفتها الحاكمة "لا يجب ترك أحد خلف الركب". وربما تثير هذه المقدمة تساؤلًا عن أسباب هذا الاهتمام

تتداخل قضية عدم المساواة مع غالبية أهداف التنمية المستدامة، حيث يسهم عدم المساواة في ارتفاع معدلات الفقر (الهدف 1) وانعدام الأمن الغذائي (الهدف 2) وتباين النتائج في مجالَي الصحة والتعليم (الهدفان 3، 4)، والتفاوت في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)، والطاقة النظيفة وميسورة الكلفة (الهدف 7)، والمساكن ووسائل النقل الآمنة وميسورة الكلفة (الهدف 11). ويتأثر عدم المساواة بالفجوة بين الجنسين (الهدف 5)، والتوزيع غير المتساوي لفوائد النمو الاقتصادي (الهدف 8)، والعوامل البيئية المتمثلة في الأهداف (12 و13 و14 و15)،

والمؤسسات التي تعجز عن ضمان الحوكمة التشاركية وحماية الأفراد والفئات المعرَّضة للمخاطر من التمييز (الهدف 16). (الإسكوا، 2024)

وتسعى ورقة السياسات الراهنة إلى مناقشة قضية المساواة في مصر من عدة جوانب. وتنقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين، الأول معني بالتأصيل النظري لمفهوم المساواة، وتحليل أسباب تزايد الاهتمام العالمي بهذه القضية باختصار. أما القسم الثاني الذي سيحتل المساحة الأكبر من هذه الورقة، فسيركز على تحليل واقع المساواة في مصر كجزء من المنطقة العربية، والتي تعد من أعلى مناطق العالم في اللا مساواة وسبل الحد من جوانب عدم المساواة. وعلى هذا ستُناقَش المحاور الآتية:

1. ضبط المفاهيم من خلال تحديد تعريف المساواة وأبعادها المختلفة.
2. أسباب وتجليات الاهتمام العالمي بقضية اللا مساواة.
3. واقع اللا مساواة في مصر: تحليل الوضع الراهن.
4. نحو مقاربة متكاملة لمعالجة جوانب وأبعاد اللا مساواة في مصر.

أولًا: في ضبط المفاهيم

يعرَّف عدم المساواة في الوصول إلى الفرص بأنه أي وجه من أوجه عدم المساواة ينشأ عن الفوارق في الظروف، مثل خصائص الوالدين، ونصيب الأسرة من الثروة، ومكان الولادة والإقامة، ونوع الجنس. ويرتبط عدم المساواة في الوصول إلى الفرص بالقدرة على المشاركة في اقتصاد معافى، وعلى الوصول إلى السلع والخدمات مثل التعليم والصحة والصرف الصحي ومياه الشرب النقية، وغيرها من أساسيات الحياة، وعلى الوصول إلى فرص عمل لائق، وعلى التمتع بالمساواة في المعاملة. وقد تعتبر القيود على الوصول إلى الفرص سببًا لعدم المساواة ونتيجة لها، فالمحرومون من التعليم، مثلًا، لديهم فرص أقل للوصول إلى العمل اللائق، والعاملون في القطاع غير المنظَّم، أو العاطلون عن العمل، لديهم فرص أقل للوصول إلى التعليم أو التدريب الجيد. وتنتشر التفاوتات من حيث الموقع الجغرافي في جميع البلدان، حيث يحظى سكان المناطق الحضرية عمومًا بفرص أفضل من سكان المناطق الريفية. وهذه التفاوتات تعزز أوجه عدم المساواة على مدى الأجيال بسبب محدودية الفرص وتركُّز الفقر في الريف والأحياء المحرومة من الخدمات، ما يفضي إلى استدامة

الحرمان وتوارث الفقر جيلًا بعد جيل. وترتبط التفاوتات من حيث الموقع الجغرافي كذلك بعدم المساواة في الدخل. (الإسكوا وباثفايندر، 2022). وبقدر ما تقرُّ المساواة equality بحق الجميع في النفاذ إلى كل الفرص والموارد، فإن الإنصاف-eq uity يعالج ما لم تقدر المساواة على علاجه بسبب الحواجز والقيود الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية، من خلال توفير ما يحتاج إليه الشخص من موارد وفرص بما يتوافق مع ظـروفه، وبالتالي القدرة على التعامل مع إشكاليات التهميش والاستبعاد الاجتماعي. يراعي الانصاف أن البشر لهم احتياجات متباينة وأيضًا لديهم موارد مختلفة، بما يستدعي مساعدتهم بالفرص والموارد التي يحتاجون إليها. وبالطبع، لا يمكن أن تنفصل المساواة عن الإنصاف، فكلاهما أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. كما أن البحث في الفجوات التنموية والتفاوتات في الفرص هو السبيل لتحقيق كلٍّ من المساواة والإنصاف معًا.

(United Way of the National Capital Area, 2024)

ثانيًا: أسباب وتجليات الاهتمام العالمي بقضية المساواة

تزايد الاهتمام الأكاديمي بقضية المساواة في العقود الأخيرة نتيجة تزايد معدلات اللا مساواة العالمية، التي أضحت تهديدًا عالميًّا ليس فقط لمن يعانون اللا مساواة، لكن لكافة المجتمعات حيث تتراجع مستويات التماسك الاجتماعي والرخاء الاقتصادي، ليس فقط للأجيال الراهنة، لكن تمتد للأجيال القادمة، بما يهدد بمزيد من التوترات والصراعات السياسية والتفكك المجتمعي والتدهور الاقتصادي. تشكِّل قضية اللا مساواة شاغلًا رئيسيًّا للعلوم الاجتماعية، إذ زادت الدراسات المعنية بهذه القضية زيادة قدرها خمسة أضعاف في المنشورات الأكاديمية بين 1992 و2013. ويشير التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية الصادر عن اليونسكو 2016 والمعنون بـ"تحدي حالات عدم المساواة: مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل" إلى فجوتين معرَّفتين رئيسيتين في أبحاث عدم المساواة؛ أولاهما عدم الاهتمام بحالات عدم المساواة المتداخلة التي تتجاوز الثروة والدخل إلى الصحة والتعليم والنوع الاجتماعي وغيرها، وثانيتهما تركيز الدراسات والأبحاث على بلدان الشمال، حيث توجد بالفعل قاعدة معرفية موثوقة عن أوضاع اللا مساواة في

هذه البلدان، وهو ما لم يتوافر في بلدان الجنوب، حيث يأتي أكثر من 80% من الدراسات المتعلقة بتحدي اللا مساواة من بلدان الشمال. (اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، 2016)

وقد أُكِّد على نفس تحدي توافر البيانات على مستوى المنطقة العربية في تقرير الإسكوا عن عدم المساواة، حيث أُشير إلى القصور في البيانات المتوافرة عن عدم المساواة، فالحكومات العربية تنشر أرقام النمو الاقتصادي سنويًّا، لكنها لا تشير إلى كيفية توزيع عوائد النمو على السكان: من يكسب ومن يخسر من السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة. ولتوفير هذه البيانات أهمية بالغة لصياغة السياسات العامة. وهذه البيانات ضرورية أيضًا لتحسين القدرات الجماعية على قياس ورصد أبعاد أخرى غير الدخل والثروة، مثل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وعدم المساواة بين الجنسين والفجوات المكانية، وغيرها من الأبعاد. (الإسكوا وباثفايندر، 2022)

وتعد المنطقة العربية الأقل مساواة في العالم، ففي عام 2020 كانت نسبة 58% من الدخل القومي بأيدي أغنى 10%، مقابل 8%فقط بأيدي أفقر 50%. سجَّل عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية مستويات أعلى من المتوسط العالمي، إذ تشير التقديرات إلى أن سد الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية يتطلب 179 عامًا، مقارنةً بنحو 142 عامًا على صعيد العالم. وتشير الأدلة المستمدَّة من المسوح الوطنية لميزانية الأسر إلى أن حجم الطبقة

الوسطى على صعيد المنطقة بدأ بالتناقص في عام 2013، ليصل إلى أقل من 40 في المائة نتيجة تزايد الفقر والهشاشة المرتبطَين بالتدهور الاقتصادي والنزاع بين عامَي 2019 و2022. واستنادًا إلى خطوط الفقر الوطنية، تزايد عدد الفقراء الذين انزلقوا إلى الفقر المدقع من حيث الدخل بنحو 8.7 مليون شخص في المنطقة، فقد بلغ مجموعهم 53.7 مليون في عام 2022 مقارنةً بنحو 45 مليونًا في عام 2019، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا. كما تزايد عدد الفقراء فقرًا متوسطًا بنحو 10.2 مليون، إذ بلغ مجموعهم 68.7 مليون في عام 2022 مقارنةً بنحو 58.5 مليون في عام 2019. (الإسكوا وباثفايندر، 2022)

وقد تجلّى الاهتمام السياسي بقضية المساواة في الخطاب الدولي التنموي، خصوصًا بعد الجائحة الصحية كوفيد19- التي أضاعت عقدًا كاملًا من التنمية، فقد أدت الجائحة إلى سقوط 71 مليون شخص في فخاخ الفقر المدقع على مدار العامين 2019-2020. وأضاعت الجائحة الصحية عقدين من العمل المستمر من أجل القضاء على الفقر المدقع، ما جعل كثيرًا من أهداف التنمية المستدامة مستحيلة التحقق بحلول 2030. والحقيقة أن تأثيرات كوفيد19- لم تقتصر على زيادة الفقر، لكن كانت لها تأثيرات عميقة في ارتفاع عدم المساواة، فقد كانت الفئات الأشد فقرًا في العالم هي الأكثر تأثرًا بكوفيد19-، فقد انخفض متوسط دخل الـ40% الأشد فقرًا من السكان في توزيع الدخل العالمي بنسبة 6.7% بسبب الجائحة. وقد أدى انخفاض الدخل

إلى ارتفاع حاد في معدلات الفقر في العالم، حيث يعيش نحو 97 مليون شخص بـ1.90 دولار في اليوم، ما رفع معدل الفقر العالمي من 7.8% إلى 9.1%. وتشير تقديرات البنك الدولي للبلدان النامية إلى أن الأسر الأفقر فقدت دخلها وفرص عملها بمعدلات أعلى من الأسر الأكثر يسرًا، وهو اتجاه يسهم في تفاقم اللا مساواة. (World Bank Group, 2022)

كانت هذه الأوضاع دافعًا لمزيد من الاهتمام الأكاديمي بتطوير مؤشرات لقياس اللا مساواة بدقة، حيث ظهر مؤشر أو مقياس الالتزام بتقليل التفاوتات واللا مساواة Commitment to Reducing Inequality Index (CRI) في عام 2020، وهو مؤشر يقيس قدرة البلدان على اتخاذ خطوات نحو الحد من التفاوتات، وترتيب 161 دولة على هذا الأساس. يرتب المقياس البلدان على أساس السياسات والتدخلات المتبَعة في ثلاثة مجالات أساسية للحد من التفاوتات واللا مساواة، هي الإنفاق الاجتماعي والضرائب وسياسات التشغيل. رُكِّز في الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، في حين كان التركيز في الضرائب على الهيكل الضريبي وكيف يسهم في الحد من التفاوتات من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، وأخيرًا حقوق العمال من خلال تطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور والإقرار بالحقوق العمالية. وبالفعل، صمم المقياس عددًا من المؤشرات الفرعية لقياس مدى التقدم في كل مجال من هذه المجالات، وكيف أسهم في الحد من التفاوت. (Walker et al, 2022)

ثالثًا: واقع اللا مساواة في مصر: تحليل الوضع الراهن

1. اللا مساواة عبء على الدولة والمجتمع:

وفقًا لمؤشر التنمية البشرية، تقع مصر في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.707 في 2020 مقارنةً بقيم أدنى في سنوات أسبق كما هو موضح بالشكل.

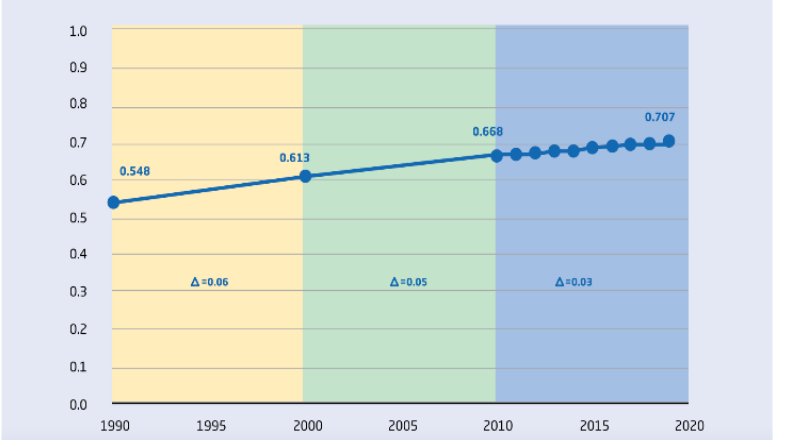

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، ص37

وعند أخذ أوجه عدم المساواة في الاعتبار باستخدام مؤشر التنمية البشرية المعدَّل حسب عدم المساواة، يفقد مؤشر التنمية البشرية 29.7% من قيمته، ما يخفض قيمة المؤشر إلى 0.497. وكما يتضح، يمثِّل كلٌّ من اللا مساواة في التعليم والدخل أعلى القيم المساهمة في خفض قيمة مؤشر التنمية البشرية.

فاقد التنمية البشرية بسبب عدم المساواة						
	قيمة مؤشر التنمية البشرية	معامل عدم المساواة (%)	الفاقد بسبب عدم المساواة (%)	عدم المساواة في توقع العمر عند الميلاد (%)	عدم المساواة في التعليم (%)	عدم المساواة في الدخل (%)
مصر	0.497	28.7	29.7	11.6	38.1	36.5
الدول العربية	0.531	24.3	24.7	15.0	32.5	25.5
الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة	0.618	17.6	17.9	10.1	14.5	28.0

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، ص38

2. اللا مساواة: مظاهر ومؤشرات وإشكاليات:

تتعدد سبل رصد مظاهر اللا مساواة عبر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، التي تتقاطع بوضوح مع مجموعات سكانية محددة، وكذلك تفاوتات مكانية مؤكدة. وقد وعت أهداف التنمية المستدامة لذلك عندما نسجت العلاقات بوضوح بين غالبية أهداف التنمية المستدامة، مثل هدف القضاء على الفقر (1) والقضاء على الجوع (2) وغيرها من الأهداف ذات الصلة بالتعليم والصحة والعمل اللائق وغيرها

الفقر: تقاطعات الفقر والنوع الاجتماعي والأمكنة

يعد الفقر وتوزيعاته من أهم مؤشرات اللا مساواة، كونه يوضح الفجوة في توزيع الثروة في المجتمع ومحددات هذا التوزيع أيًّا كان، بما يكشف عن تقاطعات الفقر مع النوع الاجتماعي ومكان الإقامة، وغيرها من المحددات الأخرى مثل التعليم والصحة، التي تصبح في كثير من حالات الفقر سببًا ونتيجة في آنٍ واحد للفقر

- **شـهدت** الفترة من 2000 إلى 2020 صعودًا متتاليًا في معدلات الفقر مع حدوث انخفاض طفيف 2019-2020 كما هو موضح بالشكل التالي، كما يوجد في مصر ما يزيد على 4.7 مليون شخص يعانون الفقر المدقع، كما يتركز الفقر بالأساس في الريف، وبالأكثر في ريف الوجه القبلي، بما يوضح اللا مساواة المكانية. والحقيقة أن اللا مساواة تتجاوز مجرد الفقر المادي إلى الفقر متعدد الأبعاد فيما يتعلق بالحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والعمل، وغيرها من العوامل ذات التأثير في جودة حياة المواطن. يوضح الشكل التالي تطور معدلات الفقر من 1999 إلى 2020.

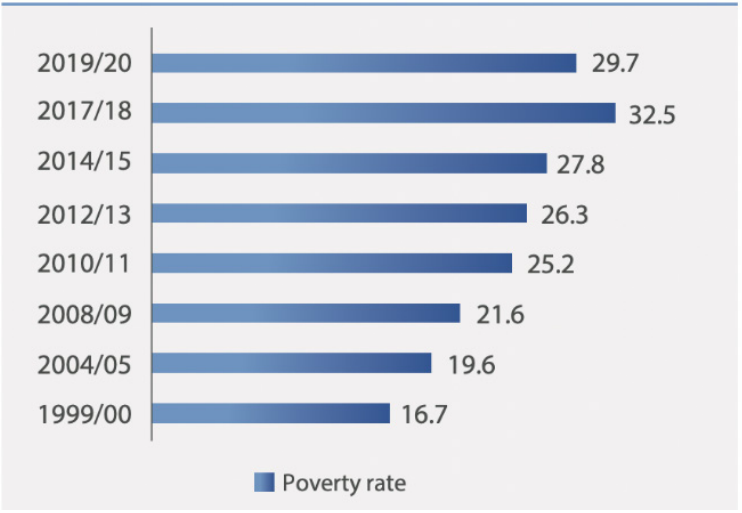

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك المتتالية.

- تتضح الفجوة المكانية لغير صالح ريف الوجه القبلي، حيث يعيش ما يقرب من نصف سكانه تحت خط الفقر، يليه حضر الوجه القبلي ثم باقي الأقاليم الجغرافية كما هو موضح بالشكل:

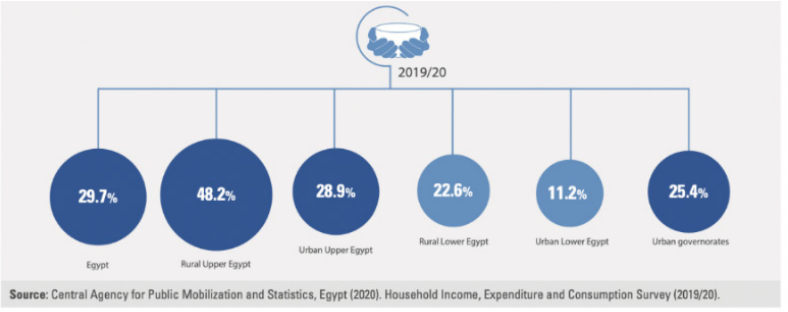

Source: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt (2020). Household Income, Expenditure and Consumption Survey (2019/20).

- تتصدر محافظات الصعيد خريطة الفقر كما هو موضح بالشكل، حيث تأتي أسيوط في المقدمة بنسبة فقر تصل إلى 66.7% من السكان، تليها سوهاج ثم الأقصر والمنيا.

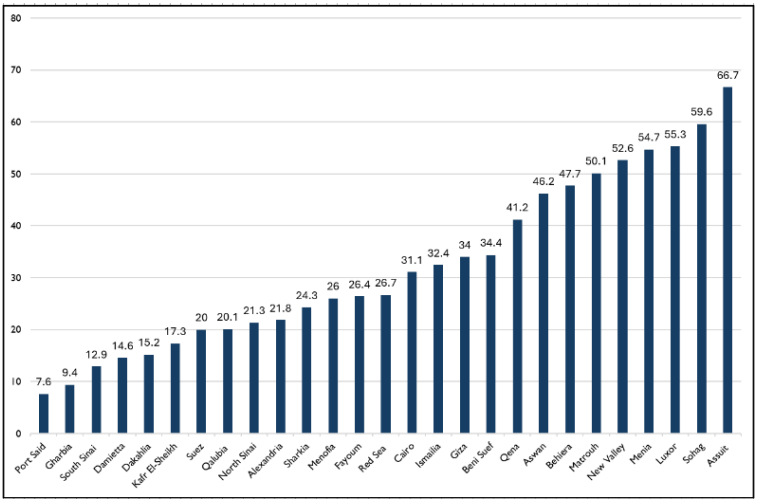

Source: CAPMAS. Household Income Expenditure and .Consumption Survey 2017/2018

- قدم دليل الفقر متعدد الأبعاد – مصر 2022 مؤشرات أكثر حداثة وتفصيلًا عن كثير من الجوانب التي توضح اللا مساواة كالتالي:
  - في عام 2022، طالت آثار الفقر متعدِّد الأبعاد 21% من سكان مصر، أي ما يقرب من خُمس سكان مصر، ترتفع النسبة في الريف لتقترب من ثلث سكان الريف.
  - يصنَّف الناس «فقراء» على الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد في مصر إذا بيَّنت النتائج أنهم محرومون فيما

لا يقل عن بُعدين من الأبعاد السبعة للدليل، أي في نحو 29% من المؤشرات المرجحة.

- أكبر الأبعاد مساهمةً في دليل الفقر متعدد الأبعاد هما: الخدمات والعمل، فقد بلغت مساهمة كل منهما 19%، ويأتي من بعدهما السكن والتعليم، وأسهم كلٌّ منهما بنسبة 15%.
- نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد أعلى بكثير في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية، وقد كان ذلك بسبب ارتفاع مستويات الحرمان من الخدمات في المناطق الريفية.
- يتبين من الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد انتشار الفقر وشدته، فشخص من كل خمسة فقير فقرًا متعدد الأبعاد، كما أن متوسط شدة الفقر متعدد الأبعاد هو 37%.
- ترتفع نسبة انتشار الفقر في الريف لتصل إلى 28% مقابل 12% في الحضر.
- تبين مؤشرات الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد أن 19% من الفقراء فقرًا متعدد الأبعاد محرومون على مؤشر العمل اللائق والتأمين الاجتماعي، وهذه هي أعلى نسبة مسجَّلَة في جميع المؤشرات الـ19، تليها ثلاثة مؤشرات كانت فيها معدلات الحرمان نحو

15%؛ الوصول إلى الإنترنت، والأمن الغذائي، والصرف الصحي. كذلك سُجلت في أربعة مؤشرات أخرى نسب حرمان تزيد على 10%؛ 12% لسنوات الدراسة ونوع المسكن والوصول إلى المساعدة الاجتماعية، و 14% لخدمات التخلص من النفايات.

وتحديثًا لما سبق من بيانات، فقد ألقى تقرير حالة التنمية في مصر الصادر عن معهد التخطيط القومي بالتعاون مع الإسكوا – الأمم المتحدة في 2025، الضوء على عدد من جوانب عدم المساواة من خلال حساب دليل الدخل المعدل بعامل الجودة، وهو الذي يعكس مدى تأثير نمو الدخل في الحد من الفقر، فقد سجل أدنى مساهمة له في مجمل دليل التنمية البشرية المعدَّل بعامل الجودة في عام 2023. ولا يزال فقر الدخل تحديًا متفاقمًا في مصر، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر نحو 34.3% في 2023. كما بيَّن التقرير تراجع ترتيب مصر في عدم المساواة العمودية في الدخل من المرتبة 27 إلى المرتبة 42 بين عامي 2010 و 2021. وفي عام 2021 تلقت الشريحة العشرية الأعلى على سلم الدخل في مصر مجمل إيرادات يعادل ما تلقاه الـ90% الآخرون في البلد. أما بالنسبة إلى الثروة، فيمتلك أغنى 10% من سكان البلد ما يقرب من ضعف ما يمتلك الـ90% المتبقون. (معهد التخطيط القومي والاسكوا، 2025)

النفاذ إلى الغذاء

تكشف المؤشرات الخاصة بمصر عن كثير من جوانب الخطر فيما يتعلق بحالة الأمن الغذائي، كالآتي:

- ارتفع عدد من يعانون نقص التغذية في مصر -مقدَّر بالملايين- من 3،8 مليون شخص في الفترة من 2000-2002 إلى 7،8 مليون شخص في الفترة من 2020-2022. (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (1)، 2023)

- بلغت نسبة من يعانون انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 28.5% من السكان في الأعوام 2020-2020. كما يقدَّر عدد من يعانون انعدام الأمن الغذائي بالملايين في الأعوام من 2020-2022 بـ31.1 مليون شخص. ترتفع نسبة النساء التي تعاني انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد إلى 29.9% مقارنةً بـ27% للرجال في 2020. (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (2) 2023)

- ما يقرب من 40% من الأطفال تحت خمس سنوات -أي ما يقرب من خمسة ملايين طفل- يقعون في خطر عدم تطور إمكاناتهم الكاملة. يتمثل التهديد الأكثر خطورة في الافتقار إلى الصحة الجيدة، وعدم توافر الغذاء الكافي والمغذي، وضعف قدرات الأسر على دعم وحماية أطفالهم بسبب الفقر وغيرها من العوامل، لكن تظل العوامل ذات الصلة بالتغذية والصحة على قائمة العوامل المهددة للأطفال في

مصر. وبالتأكيد، يرتبط مثل هذا الوضع بالأسر الأكثر فقرًا، ما يوضح أنه على الرغم من وجود تحسُّن في مؤشرات صحة الطفل على المستوى القومي، فإن الأسر الأكثر فقرًا مازالت تعاني تراجع هذه المؤشرات مقارنةً بالأسر الأكثر يسرًا. (UNICEF Egypt, 2019)

تحديات بناء رأس المال البشري: التعليم والصحة

كان التعليم المعدل بعامل الجودة أقل الأبعاد مساهمةً في دليل المعرفة، وهو مكون أساسي من دليل التنمية البشرية. وجدير بالذكر أن مصر تصنَّف ضمن فئة البلدان متوسطة الإنجاز في هذا المعدل. يتكون الدليل من ثلاثة أبعاد، هي البنية التحتية الرقمية والابتكار والتعليم. تراجعت مساهمة التعليم المعدل بعامل الجودة في دليل المعرفة من 37% في عام 2000 إلى 25% في عام 2023، ويعزَى ذلك إلى النمو السكاني الذي أدى إلى زيادة احتياجات تمويل التعليم، بالإضافة إلى النقص في الإمكانيات واكتظاظ الفصول الدراسية. ومما يدل على القصور الكبير في الجودة، أن مصر تشغل المرتبة 136 من أصل 160 بلدًا وفق درجات الاختبار المعيارية الموحدة. أما بالنسبة إلى عدم المساواة في التعليم، فقد حققت مصر بعض التقدُّم خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه المكاسب لم تبلغ الأفراد جميعًا بالإنصاف، حيث ما زالت توجد أوجه كبيرة من عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، ما يدفع إلى ارتفاع في معدل التسرب من المدارس بسبب الفقر. ويؤكد هذا التفاوت المستمر على الحاجة الملحة إلى سياسات هادفة تذلل العقبات أمام الفئات المحرومة، لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الجيد وعلى قدم المساواة. والحقيقة أن رصد مؤشر التعليم الجيد في توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات يعد

من أكثر المؤشرات تراجعًا، كما سيتضح في محور التفاوتات المكانية. (معهد التخطيط القومي والاسكوا، 2025)

أما بالنسبة إلى الصحة، فقد سجلت مصر المستوى الأدنى من عدم المساواة، وفاق أداء مصر المتوسط العالمي والمتوسط الإقليمي في عدم المساواة بين الجنسين من حيث وفيات الأطفال والرضع دون سن الخامسة، وكذلك متوسط العمر المتوقَّع عند الولادة. وعلى الرغم من التقدُّم الذي تحقق في الوضع الصحي لسكان مصر على مدى العقود الماضية، فما زال عدم المساواة متجذرًا في نظام الرعاية الصحية في البلد، فلا بد من إحراز مزيد من التقدُّم للحد من التفاوتات، لا سيما أن ثلثي الإنفاق على الصحة يأتي على حساب المرضى الخاص، ما يثقل بشدة على الوضع المالي للأسر منخفضة الدخل، ويحد من وصولها إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. (معهد التخطيط القومي والاسكوا، 2025)

فجوات النوع الاجتماعي

وفقًا لمؤشر فجوة النوع العالمي 2024 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو مؤشر يطبَّق على 156 دولة حول العالم وتتراوح درجاته من 1 إلى 100، تبلغ قيمة المؤشر العام لمصر 62.9%، وتنخفض القيمة بشدة عند قياس مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث يبلغ 40.6%، في حين ترتفع قيمة المؤشر الفرعي المتعلق بالإنجاز التعليمي، حيث تبلغ 96.6%. والحقيقة أن إجراء بعض المقارنات حول قيم المؤشر في بعض البلدان العربية التي توافرت عنها بيانات يثير عددًا من التأملات والتساؤلات. يوضح الجدول التالي قيم المؤشر العام وكلًّا من مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة والإنجاز التعليمي. (World Economic Forum, 2024):

الدولة	مؤشر فجوة النوع الاجتماعي الإجمالية %	مؤشر المشاركة الاقتصادية %	مؤشر الإنجاز التعليمي %
الإمارات العربية المتحدة	71.3	55.3	99.6
تونس	66.8	51.7	97
البحرين	66.6	57.3	98.6
الأردن	65.2	53.6	99.8
المملكة العربية السعودية	64.7	55.1	99.4
قطر	64	55.6	99.5
الكويت	63.6	55	99.7
لبنان	63.2	55.8	96.6
مصر	62.9	40.6	96.6
المملكة المغربية	62.8	40.6	95.5
عمان	62.8	52	98.9
الجزائر	61.2	47	95.1

- يوجد تفوق ملحوظ عالميًّا لمؤشر الإنجاز التعليمي، مع انحسار الفجوة في البلدان المتقدمة وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الإفريقية بين كلٍّ من المؤشرين

الفرعيين: المشاركة الاقتصادية والإنجاز التعليمي، حيث تبلغ ما يقرب من 25 نقطة مع صعود وهبوط طفيف، ما يوضح انعكاس الإنجاز التعليمي على المشاركة الاقتصادية للمرأة.

- ترتفع الفجوة بين كلٍّ من مؤشرَي الإنجاز التعليمي والمشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية كما هو موضح بالجدول، ما يطرح تساؤلًا عن مدى جودة النظام التعليمي، ما علاقة مخرجاته باحتياجات أسواق العمل؟ ما علاقة نوعية التعليم التي تُقبل عليها المرأة باحتياجات سوق العمل؟ وأخيرًا ما جودة فرص العمل المتاحة للنساء من حيث الأجر والحماية الاجتماعية وشروط العمل اللائق؟

- تعد مصر والمملكة المغربية من أكثر البلدان العربية وضوحًا في هذه الفجوة.

- لا تقتصر المؤشرات الدالة على وجود تحدٍّ كبير يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة على ما سبق، بل الخوض في تفاصيله يكشف عن عدد كبير من التعقيدات والإشكاليات التي تحتاج إلى تغيير جذري في الحلول المطروحة أيًّا كان مستواها، سواء على المستوى الماكرو أو الميكرو ما دامت لم تنجح في تحقيق تغيير ملموس على مدار سنوات طويلة، ولم تستطِع أن تمنع التدهور في كثير من المؤشرات الفرعية، وبالأخص مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة.

- يضاف إلى ذلك الفجوة النوعية في ملكية الأصول، فوفقًا لموجز السياسات الصادر عن الإسكوا 2024 (الإسكوا،2024)، يتضح التراجع الكبير في مؤشر امتلاك الأصول الزراعية بالنسبة إلى المرأة الريفية، ويعود في جزء منه إلى الافتقار إلى الأصول نتيجة الفقر ومحدودية الحيازات الزراعية، ما يحد من إنتاجيتها بقدر كبير، فضلًا عن القيود والحواجز الثقافية التي تحرم النساء من التمتع بميراثهن من الأراضي الزراعية. وعلى الرغم من تراجع مؤشر ملكية الأصول، فإن استمرار مشاركة النساء في النشاط الزراعي ما زال نقطة قوة تحتاج إلى حلول ابتكارية لتحسين أعمالهن ومساعدتهن على التوسع فيها، ما ينعكس بالإيجاب عليهن وعلى أسرهن ومجتمعاتهن.

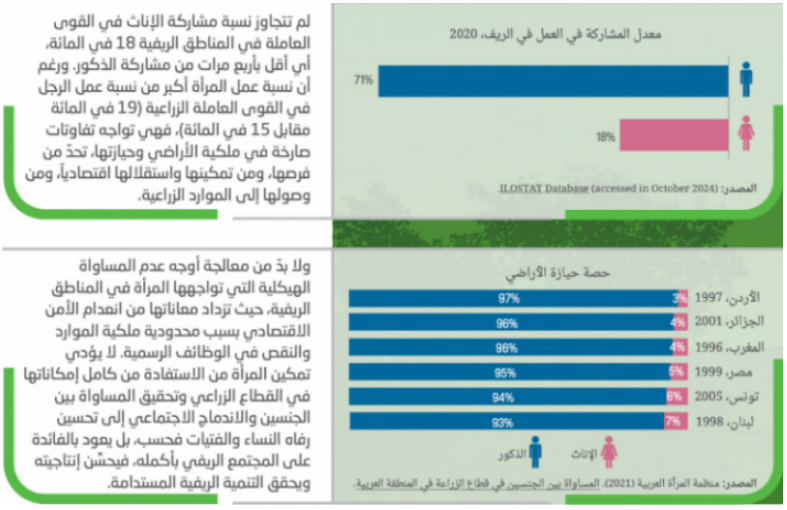

المصدر: الإسكوا، لمحة عامة عن النوع الاجتماعي في المنطقة العربية 2024

ما سبق يشير إلى الفجوة النوعية في التعليم والمشاركة الاقتصادية والأجور فجوة مركَّبة، حيث يتضح من الشكل أن تعليم النساء لم يغلق الفجوة النوعية في المشاركة في القوى العاملة، ربما ضاقت لكنها لم تختفِ، ما يعيدنا إلى طرح الأسئلة الخاصة بنوعية تعليم النساء ومدى انخراطهن في تعلُّم التكنولوجيا والعلوم وغيرها من علوم الثورة التكنولوجية الرابعة. لا تقتصر الفجوة على ذلك، لكنها تصبح أشد عمقًا فيما

يتعلق بالأجور، إذ تبلغ نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل في المنطقة العربية 15%، في حين تصل هذه النسبة عالميًّا إلى 52%

تعد إشكاليات مشاركة المرأة في سوق العمل بمصر إشكاليات ذات تأثير سلبي يتجاوز النساء للاقتصاد والتنمية والمجتمع، حيث تشهد مشاركة النساء في قوة العمل في السنوات الأخيرة تراجعًا متسارعًا لتصل إلى 14.9% في 2022 مقارنةً بـ 23.5% في 2018. كما أن المقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 47% توضح حجم التحدي. وفقًا لتقرير الاتجاهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء، تعد زيادة المشاركة

الاقتصادية للمرأة أولوية، حيث من المخطط له أن تصل إلى 32% في 2030 بما يحقق زيادة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي. كما أشار التقرير إلى أن من ضمن أولويات الدولة المصرية التركيز على رأب الفجوة النوعية في سوق العمل، من خلال تبني السياسات اللازمة لزيادة مستويات مرونة سوق العمل المصري بما يسمح بمزيد من المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية في سوق العمل، من خلال تبني كافة الآليات اللازمة لمضاعفة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من 15% إلى 32%، بما من شأنه تحقيق مكاسب اقتصادية بقيمة 743 مليار جنيه نتيجة زيادة مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في سوق العمل، استنادًا إلى تقديرات المؤسسات الدولية للمكاسب الاقتصادية المتوقَّعة لرأب الفجوة بين الجنسين في سوق العمل. (رئاسة مجلس الوزراء، 2024)

الأجور والضرائب واللا مساواة

الأجور

- أدت الضغوط التضخمية التي شهدتها مصر منذ تخفيض

جيني، مع الحاجة الملحة باستمرار من 38.5 في عام 1988

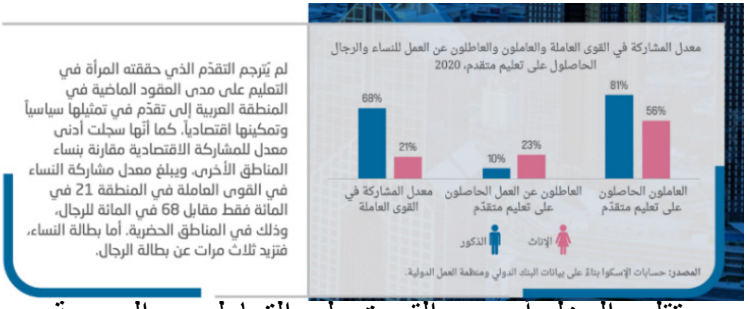

تقلب الدخل أو عدم القدرة على التعامل مع الصدمة بسبب محدودية الدخل.

- تتلقى أكبر نسبة من الأسر في مصر الأجور، ومع ذلك فإن هذه النسبة تتناقص مع مرور الوقت (من 72% في عام 2012 إلى 60% في عام 2023).

- الأجور هي المحرك الرئيسي وراء عدم المساواة في الدخل باستمرار، وزادت مساهمتها بين عامي 2012 و2023 من 42.7 % إلى 48.9%.

- بحلول عام 2023، أصبحت أجور القطاع الخاص غير الرسمي المصدر الأكثر شيوعًا للدخل بين الأسر (29%)، ونسبة مهمة من إجمالي دخل الأسر (23%)، تليها أجور القطاع العام (18%)، ثم أجور القطاع الخاص الرسمي (13%). (Elsayed et al., 2024) بالطبع يرتبط ذلك باتساع قاعدة اللا رسمية في مصر بقدر كبير التي وصلت إلى 66.8% من عدد العاملين وفقًا لمسح القوى العاملة الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ILO, 2025). وغني عن البيان مدى هشاشة هذا القطاع نتيجة عدم تمتعه بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية مثل التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وغيرها من الحقوق.

- توجد أيضًا زيادة مقلقة في حصة الأجور المنخفضة التي تجاوزت 50% في عام 2023، ما يشير إلى احتمال زيادة مستويات الفقر بين العمال بأجر. (Elsayed et al., 2024)

- وعلى وجه العموم، تعد منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من أقل مناطق العالم في نصيب العمالة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبلغ النسبة 36.8% في 2021 مقارنةً بنسبة تبلغ 51.7% في وسط وجنوب آسيا ونسبة عالمية تبلغ 52.7% (الإسكوا، 2024)

الضرائب

- تعد الضرائب التصاعدية على الدخل أكثر عدالة من الضرائب ذات المعدل الثابت، كما أن الضرائب المباشرة على الدخول والأرباح والممتلكات تعد أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على السلع والخدمات، مثل ضريبة القيمة المضافة، إذ تعد الضرائب غير المباشرة من قبيل الضرائب ذات المعدل الثابت الذي لا يختلف باختلاف دخل المستهلك أو باختلاف حجم استهلاكه، ونظرًا إلى كون الفئات محدودة الدخل تنفق نسبة كبيرة من دخلها على استهلاك السلع الأساسية مقارنةً بالفئات مرتفعة الدخل، فبالتالي تشكل هذه الضريبة نسبة أكبر من دخول محدودي الدخل مقارنةً بأصحاب الدخل المرتفع، وهو ما يعني تحميل الفئات محدودة الدخل عبئًا ضريبيًّا أكبر، قد يفوق مقدرتهم التكليفية ويضر بحجم استهلاكهم ومستوى معيشتهم، ويعزز التفاوت في توزيع الدخل.

- تمثل ضريبة القيمة المضافة المصدر التمويلي الأكبر للهيكل الضريبي كما يتضح بالشكل، حيث تبلغ نسبة مساهمتها 27% في عام 2022-2023 مقارنةً بـ21% في 2014-2015. تطورت نسبة ضريبة القيمة المضافة من إجمالي الحصيلة الضريبية، إذ ارتفعت من نسبة قدرها 21% إلى 27% بسبب زيادة سعر ضريبة القيمة المضافة في عام 2016/2017 من 10 إلى 13%، ثم زاد سعر الضريبة

بنحو 1% إضافية ليصل إلى 14% في عام 2017/2018. (وزارة المالية، 2024)

- تمثل الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية المستحقة على الأفراد نسبة محدودة للغاية، إذ تصل إلى 5% من الحصيلة الضريبية في 2022-2023. (وزارة المالية. 2024)

- على الرغم من تطبيق الضرائب التصاعدية – وهي إحدى آليات توزيع الدخل والثروة في مجتمع وضمان عدالة النظام الضريبي – فإن الأسعار التصاعدية بالنسبة إلى الأفراد تبدأ من صفر وحتى 27.5% لمن يتجاوز دخله 1.2 مليون جنيه، ما يطرح تساؤلات عن مدى عدالة ذلك خصوصًا لذوي الدخول السنوية التي تتجاوز هذا الحد الأقصى بمرات عديدة.

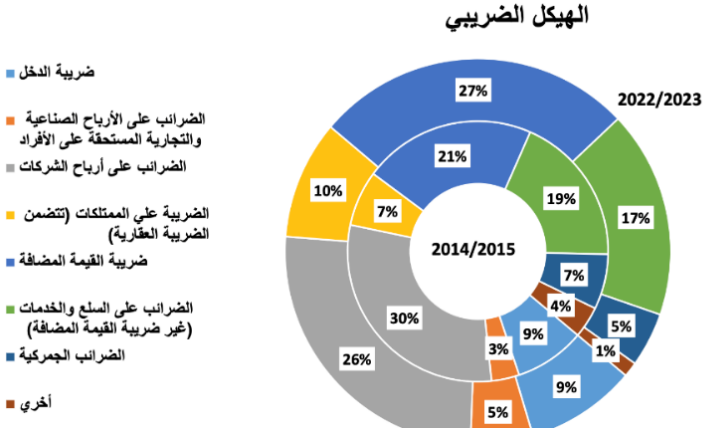

المصدر: وزارة المالية، تقرير بخصوص الإنفاق الضريبي بمصر وحجم الفاقد الضريبي، أبريل 2024

التفاوتات المكانية كأحد أبعاد اللا مساواة

تمثل التفاوتات المكانية التجلي الأوضح للفجوات التنموية وجوانب اللا مساواة التي ذُكرت سلفًا، إذ تتراكم كل جوانب اللا مساواة في مكان واحد، ما يخلق قبضة حديدية من التهميش والحرمان. وفقًا لتقرير توطين أهداف التنمية المستدامة الصادر 2024 عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والذي استند إلى منهجية محدَّثة من أجل قياس وضع المحافظات فيما يتعلق بعدد من أهداف التنمية المستدامة، حيث رُتبت المحافظات الـ27 (توجد محافظات لم تتوافر عنها بيانات) على مقياس من صفر إلى 100، حيث تشير القيمة

صفر إلى أسوأ وضع فيما تمثِّل قيمة الـ100 أعلى وضع. وقد أوضحت التقارير الآتي:

1. ما زالت توجد عشر محافظات أقل من 50 درجة في هدف القضاء على الفقر، تمثل أسيوط الوضعية الأسوأ، حيث تبلغ القيمة (صفرًا)، فيما تبلغ القيمة في سوهاج (2) والأقصر (11) والمنيا (13) والوادي الجديد (17) ومطروح (22) والبحيرة (28) وأسوان (31) وقنا (41) وشمال سيناء (47).

2. ما زالت توجد خمس محافظات قيمها أقل من 50 في هدف الصحة الجيدة، هي أسيوط (26)، الفيوم (41)، السويس (43)، سوهاج (44)، قنا (47).

3. كانت وضعية هدف التعليم الجيد من أكثر الأوضاع تدهورًا، فقد وُجدت 21 محافظة قيمها أقل من 50، منها 7 محافظات 25 فأقل. كانت محافظات بني سويف ومطروح والفيوم والمنيا والبحيرة وأسيوط وسوهاج من أكثر المحافظات تدهورًا في التعليم الجيد، حيث كانت قيمها 25 فأقل.

4. فيما يتعلق بهدف العمل اللائق والنمو الاقتصادي، توجد 8 محافظات قيمها أقل من 50، حيث بلغت في الأقصر (31) وسوهاج (32) والمنيا (34) والدقهلية (39) ودمياط (41) والجيزة (41) والبحر الأحمر (41) والفيوم (42). (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي 2024)

رابعًا: نحو مقاربة سياسية متكاملة للتعامل مع إشكاليات المساواة

تتكون المقاربة من مجموعة من التوجهات الاستراتيجية والسياسية والتدخلات القطاعية والمكانية. تتمثل التوجهات الاستراتيجية في الآتي:

1. **إعادة الاعتبار للسياسة الاجتماعية كمفهوم وممارسة وإطار لصياغة التدخلات التنموية التي تهدف إلى الحد من اللا مساواة**

لم يعد مفهوم السياسة الاجتماعية هو المفهوم الضيق الذي يحصرها في حماية البشر من المخاطر الحياتية مثل المرض والعجز والشيخوخة، بل أصبحت تشمل مجالات الصحة والتعليم والتوظيف وتحسين نوعية حياة البشر من خلال البنية الأساسية. كما اتسع المفهوم ليغطي السياسات التي تعيد توزيع الموارد في المجتمع. وعلى هذا، لم يعد حل مشكلات الفقر واللا مساواة هو توسيع المساعدات الاجتماعية المقدَّمَة للفقراء، لكن إحداث تغييرات هيكلية تتعامل مع أسباب الفقر واللا مساواة الجذرية. (Roman, 2023) تقوم السياسة الاجتماعية في مفهومها الحديث على ثلاث دوائر أساسية؛ الدائرة الأولى وهي الدائرة الداخلية، هي المعنية ببرامج الحماية الاجتماعية التي

تحمي البشر من المخاطر، في حين تتعامل الدائرتان الثانية والثالثة مع الأسباب الهيكلية للفقر، حيث تُعنى الدائرة الثانية ببناء رأس المال البشري عبر الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب من أجل كسر حلقة توارث الفقر. أما الدائرة الثالثة فهي معنية أيضًا بالتعامل مع الأسباب الهيكلية للفقر واللا مساواة، من خلال إعادة النظر في سياسات توزيع الدخل والثروة في المجتمع، من خلال إدماج البعد الاجتماعي في تصميم سياسات الضرائب والأجور والتشغيل من أجل تمهيد المسار لتحقيق مزيد من المساواة في الفرص والدخل معًا. (الإسكوا، 2009).

2. كيف يمكن تحقيق النمو المنحاز للفقراء والتنمية الاحتوائية؟ أسئلة مركزية pro-poor growth and inclusive development

امتلأت الأدبيات الدولية في التنمية بالحديث عن النمو المنحاز للفقراء والتنمية الاحتوائية. والحقيقة أن تحقيق هذا النوع من النمو يقتضي الإجابة عن عدد من التساؤلات، هي: في أي قطاعات اقتصادية يتركز الفقراء؟ وفي أي أماكن يتركزون؟ ما القيود والعوائق التي تجعلهم غير منتجين؟ هل الأعراف الاجتماعية أم الاستبعاد أم الفساد أم عدم وجود حقوق ملكية أم الافتقار إلى المهارات، أم نقص الأسواق والافتقار إلى البنية الأساسية والمعلومات وغيرها من العوامل؟ تحليل هذه العوامل من المقتضيات الأساسية لصياغة التدخلات التنموية

المنحازة للفقراء. وبناءً على تحليل الوضع في السؤالين الأول والثاني، يُجاب عن السؤال الثالث المعني بأهداف التدخلات المطلوبة ونوعيتها والنتائج المرجو تحقيقها. والحقيقة أن قضية نمط التنمية المتبع يجب أن تُناقَش بتعمُّق للإجابة عن سؤال رئيسي، هو: لماذا لا تنجح جهود مكافحة الفقر واللا مساواة؟

3. لا توجد تدخلات تنموية صالحة لكل الأمكنة والفئات الاجتماعية:

كما اتضح سلفًا، أحد أبعاد اللا مساواة الأساسية في مصر هو بُعد مكاني، فالفقر والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية تتركز في الريف على وجه العموم، وفي ريف الوجه القبلي على وجه الخصوص، كما أن هذه التفاوتات والفجوات ليست أحادية الجانب لكنها مركبة، إذ تتراكب التفاوتات المكانية مع الفجوة على أساس النوع الاجتماعي مثلًا، ما يخلِّد بقاء الفتيات الريفيات أسيرات في الفقر والحرمان، فضلًا عن أن كثيرًا من التفاوتات المكانية تسهم في دعمها أعراف وقيم وعادات وتقاليد، مثل الثقافة الذكورية والأبوية. هذا يعني أن ما يصلح من تدخلات تنموية في الحضر قد لا يصلح في الريف، بل وربما ما ينجح في قرية ما ذات طابع ثقافي معين لا ينجح في أخرى ذات طابع مختلف، فالمطلوب مراعاة التباينات الثقافية بين الأمكنة عند التخطيط للتدخلات التنموية، عبر إشراك المجتمعات المحلية في ذلك وتفعيل المشاركة الشعبية الحقيقية وتوسيع صلاحيات الأجهزة المحلية عبر هيكل إداري لا مركزي.

وعلى مستوى الأولويات التي تعد الأساس لصياغة سياسات تحقق العدالة الاجتماعية وتحد من جوانب اللا مساواة:

1. الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والتغذية، مع تخصيص استثمارات إضافية للمناطق الفقيرة والفئات المهمَّشة والهشة. كما يتعين وضع نظام حوكمة جيد للخدمات الأساسية؛ الصحة والتعليم، تضمن إتاحة الخدمة وجودتها ورقابتها باستمرار، مع وضع معايير للنواتج التعليمية والصحية والتغذوية المترتبة على هذه الخدمات، وقياس مدى تأثيرها في الحد من التفاوتات.

2. ضمان فرص العمل اللائق التي تضمن الأجر العادل والحماية الاجتماعية، عبر الانخراط في نظم التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، مع ضمان حقوق النساء ذات الصلة بالعمل.

3. إعادة النظر في سياسة الضرائب وسياسة الأجور باعتبارها من أهم أدوات توزيع الدخل والثروة في المجتمع. بالنسبة إلى الضرائب، تعد الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة، من الضرائب المضرَّة للفقراء وذوي الدخول المحدودة، فالحاجة إلى إصلاح ضريبي يراعي قيمة العدالة الضريبية يقتضي تطبيق حقيقي للضرائب التصاعدية يتجاوز الحد القائم حاليًّا من جانب، والحد من

الضرائب غير المباشرة من جانب آخر. أما فيما يتعلق بالأجور، فتوجد حاجة ملحَّة إلى مراعاة مؤشرات التضخم في زيادة الأجور، بل والأهم توجد حاجة إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأجور.

4. التفكير في تدخلات مبتكرة وغير تقليدية لتشجيع النساء على الانخراط في سوق العمل، مثل ترتيبات العمل المرنة وتوفير مؤسسات رعاية الأطفال، وتصميم تدخلات تساعد في الحد من عبء العمل غير مدفوع الأجر، والأهم الحماية الاجتماعية للعمل عبر الأجر العادل والتغطية بالتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي الشامل.

وأخيرًا، فإن الأولويات قصيرة المدى التي يمكن أن تسهم في تحسين مؤشرات المساواة في مصر ترتبط بثلاث قضايا أساسية، هي التعليم والأجور والتشغيل، وهي من أكثر القضايا المؤثرة سلبًا في حالة المساواة في مصر، فحالة التعليم متراجعة بدرجة كبيرة، وهذا ما ظهر جليًّا في تقييم مؤشر التعليم الجيد في إطار توطين أهداف التنمية المستدامة. كما تمثِّل الأجور تحديًا آخر كما اتضح سلفًا بما يستدعي التفكير في إحداث إصلاح هيكلي وجوهري فيها، يعيد إليها دورها كإحدى آليات إعادة توزيع الدخل لصالح العمل. فيما يتعلق بالتشغيل، فغياب العمل اللائق هو التحدي الرئيسي وتضخم القطاع غير الرسمي والمحدودية الكبيرة لقدرة القطاع الخاص على خلق وظائف جديدة، وهذا يستدعي صياغة سياسة تشغيل متكاملة تخاطب هذه التحديات

المراجع

1. اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، تحدي حالات عدم المساواة: مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل، 2016.

www.en.unesco.org/wssr2016

2. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير التنمية البشرية في مصر، التنمية حق للجميع، مصر المسيرة والمسار، 2021

3. حلول للسياسات البديلة، موازنة عامة يمولها الفقراء، عدسة، 13/5/24

4. الإسكوا وباثفايندر، عدم المساواة في المنطقة العربية قنبلة موقوتة، 2022

5. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية- الشرق الأدنى وشمال إفريقيا- التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية، 2023

6. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة- الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية، الإحصاءات والاتجاهات 2023

7. UNICEF Egypt, Early Childhood Development in Egypt, September 2019

8. وزارة المالية، تقرير بخصوص الإنفاق الضريبي بمصر وحجم الفاقد الضريبي، أبريل 2024

9. معهد التخطيط القومي والإسكوا – الأمم المتحدة، تقرير حالة التنمية في مصر، تحليل عالمي مقارن، 2025.

10. الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، بيروت 2024

11. World Bank Group, The Impact of Covid-10 on Global Inequality and Poverty, Policy Research Working Paper 10198, 2022

12. Walker, Jo. et al., The Commitment to Reducing Inequality Index 2022, OXFAM and DFI Research Report, 2022

https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621419/rr-cri-2022-111022-en.pdf

13. ESCWA, Integrated Social Policy, Vision and Strategies, Report III, 2009

14. Roman, H., A guide to Universal Social Protection in the Arab Region: Challenges and Opportunities, Arab Reform Initiative, Beirut, 2024

15. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نحو توطين التنمية المستدامة، تقرير موجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية – مصر 2023، القاهرة 2024

16. ILO, Informal Economy Diagnostic Study in Egypt

with Focus on Agriculture, Engineering, Food Industries, Ready-made Garments and Transportation Sectors 2025.

17. United Way of the National Capital Area, Equity Definition: Understanding Key Difference, 2024 https://unitedwaynca.org/blog/equity-vs-equality/

18. Elsayed, M. et al.,